الأمم المتحدة

E/2025/L.10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
30 May 2025
Arabic
Original: English

دورة عام 2025

25 تموز/يوليه 2024 – 30 تموز/يوليه 2025

البند 12 (ب) من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا

العراق*،: مشروع قرار**

برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتُمد خلال الجزء الأول من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا المعقود في نيويورك في 17 آذار/مارس 2022، وأقرَّته الجمعية العامة في قرارها 258/76 المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2022، وإعلان الدوحة السياسي الذي اعتمد خلال الجزء الثاني من المؤتمر الخامس، المعقود في الدوحة، في الفترة من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023[(1)]، والذي التزم فيه رؤساء الدول والحكومات وممثلو الدول التزاما قويا بتنفيذ برنامج عمل الدوحة طوال العقد المقبل، بما في ذلك مجالاته الستة ذات الأولوية،

وإذ يشير أيضا إلى الالتزام القوي لرؤساء الدول والحكومات وممثلي الدول بالمضي قدما في تحقيق المنجزات المستهدفة الملموسة لبرنامج عمل الدوحة فيما يتعلق بجدوى إنشاء نظام للتخزين أو وسيلة بديلة، مثل التحويلات النقدية، مع مراعاة الآثار والمخاطر الاقتصادية المحتملة، وإنشاء جامعة افتراضية أو منصات

---

* باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، وأيضا مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة دإط-23/10 المؤرخ 10 أيار/مايو 2024.

** وفقا للمادة 72 من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(1) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، نيويورك، 17 آذار/مارس 2022، والدوحة، 5-9 آذار/مارس 2023* (A/CONF.219/2023/3)، الفصل الأول، القرار 2.

مكافئة أخرى، ومركز دولي لدعم الاستثمار، ومرفق لدعم الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نموا، وتدابير شاملة للتخفيف من حدة الأزمات المتعددة الأخطار، وبناء القدرة على الصمود لأقل البلدان نموا،

وإذ يشير كذلك إلى التقدّم المحرز في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد (2011-2020)[2]، وإلى برامج العمل السابقة بشأن أقل البلدان نموا[3]،

وإذ يؤكد من جديد أن برنامج عمل الدوحة هو جيل جديد من الالتزامات المتجددة والمعزَّزة من جانب أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية يرتكز على الأهداف الرئيسية المتمثلة في تحقيق تعافٍ سريع ومستدام وشامل للجميع من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وبناء القدرة على مواجهة الصدمات في المستقبل، والقضاء على الفقر المدقع، وتعزيز أسواق العمل عن طريق تشجيع الانتقال من العمالة غير الرسمية إلى العمالة الرسمية، والتمكين من الخروج من فئة أقل البلدان نموا، وتيسير إمكانية الحصول على التمويل المستدام والابتكاري، ومعالجة أوجه عدم المساواة، داخل البلدان وفيما بينها، وتسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتعميم ريادة الأعمال القائمة على التكنولوجيا، وإحداث التحول الهيكلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال شراكةٍ عالمية منشَّطة من أجل التنمية المستدامة على أساس وسائل تنفيذ معزَّزة وطموحة وأشكال متنوعة من الدعم المقدَّم لأقل البلدان نموا في إقامة أوسع تحالف ممكن من الشراكات المتعددة الجهات صاحبة المصلحة،

وإذ يشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030[4]، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[5]، واتفاق باريس[6]، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[7]، والخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها في كيتو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)[8]،

وإذ يشير أيضا إلى الإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المنعقد تحت رعاية الجمعية العامة (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة) في نيويورك في 18 و19 أيلول/سبتمبر 2023[9]،

---

(2) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إسطنبول، تركيا، 9-13 أيار/مايو 2011* (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(3) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا، باريس، 1-14 أيلول/سبتمبر 1981* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.82.I.8)، الجزء الأول، الفرع ألف؛ وتقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، باريس، 3-14 أيلول/سبتمبر 1990 (A/CONF.147/18)، الجزء الأول؛ وتقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، بروكسل، 14-20 أيار/مايو 2001 (A/CONF.191/13)، الفصل الثاني.

(4) قرار الجمعية العامة 1/70.

(5) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

(6) المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(7) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.

(8) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

(9) قرار الجمعية العامة 1/78، المرفق.

وإذ يرحب بالوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عُقد في سانت جونز في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2024، وهي الوثيقة المعنونة خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود[10]،

وإذ يرحب بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في 22 و23 أيلول/سبتمبر 2024 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك الذي اعتُمد فيه القرار 1/79 المعنون "ميثاق المستقبل" ومرفقاه،

وإذ يرحب ببرنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 233/79 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2024، وإذ يتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية الذي سيعقد في تركمانستان في الفترة من 5 إلى 8 آب/أغسطس 2025،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 218/79 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2024 بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا،

وإذ يشير أيضا إلى قراره 18/2024 المؤرخ 23 تموز/يوليه 2024 بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2022-2031،

وإذ يشير كذلك إلى قراري الجمعية العامة 209/59 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2004 و221/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 المتعلقين بالانتقال السلس للبلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نمواً،

وإذ يعرب عن القلق بشأن البيئة الخارجية الصعبة التي تواجهها أقل البلدان نموا، بما فيها البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا أو البلدان التي خرجت منها حديثا، في سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهدافها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك إحراز التقدم نحو الخروج من فئة أقل البلدان نموا،

وإذ يدرك الإسهام الإيجابي للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد، وأن التحويلات المالية من العمال المهاجرين، ونصفهم من النساء، هي في العادة أجور يحولها المهاجرون إلى أُسرهم، وتكون موجهة أساسا لتلبية جزء من احتياجات الأسر المعيشية المتلقية،

وإذ يعرب عن القلق إزاء تخفيض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة لأقل البلدان نموا وما سينجم عن ذلك من خطر انحسار بعض المكاسب الإنمائية التي حققتها هذه البلدان في العقود الأخيرة، إذ لم تحقق سوى ثلاثة بلدان مانحة في لجنة المساعدة الإنمائية هدف صرف 0,15 في المائة أو أكثر من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا في عام 2022، وهو ما يمثل انخفاضا مقارنة بستة بلدان حققت ذلك الهدف في عام 2021،

وإذ يلاحظ بقلق أن أعباء ديون أقل البلدان نموا تتزايد بسرعة، حيث ارتفع عبء الدين الخارجي لأقل البلدان نموا إلى 585 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2023، أي بزيادة تفوق الضعف منذ عام 2010، مع عودة الاتجاه التصاعدي في الدين العام العالمي كحصة من الناتج المحلي

(10) القرار 317/78، المرفق.

الإجمالي، حيث زادت تلك الحصـــة بمقدار نقطتين مئويتين لتصـــل إلى 94 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل انتكاسة إلى الاتجاهات المسجلة في مرحلة ما قبل الجائحة، وإذ يدرك أيضا أن تزايد عبء الدين يؤدي إلى انضـغاط الحيّز المالي ويعيق قدرة الحكومات على تحفيز الانتعاش والنمو، وإذ يعرب عن القلق أيضـا من ارتفاع تكاليف خدمة الديون بسـبب ارتفاع أسـعار الفائدة في الأسـواق الدولية مؤخرا، مع ما يترتب على ذلك من صعوبة الحصول على التمويل،

وإذ يحيط علما بالإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً الصادر في عام 2024[11]،

1 - ***يحيط علما*** بتقارير الأمين العام عن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً[12]، وعن نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة في أقل البلدان نمواً[13]، وعن المركز الدولي لدعم الاسـتثمار لصـالح أقل البلدان نمواً[14]، وعن تنفيذ تدابير الانتقال السـلس وفعاليتها وقيمتها المضـافة ودعم الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً[15]، وعن انعدام الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً: طرائق عمل آلية تخزين الأغذية في أقل البلدان نموا واختصـــاصـــاتها وإدارتها وهياكل دعمها[16]، وعن أعمال مصـــرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً[17]؛

2 - ***يعرب عن عميق امتنانه*** لدولة قطر، حكومة وشـعبا، لاسـتضـافتها مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، وتقديمها كل ما لزِم من دعم للمؤتمر وعمليته التحضيرية؛

3 - ***يعرب عن تقديره*** لجميع الشـــركاء في التنمية على ما يقدمونه من دعم إلى أقل البلدان نمواً وعلى استمرار التزامهم بدعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً[18]، بما في ذلك نواتجه؛

4 - ***يهيب*** بأقل البلدان نموا وشـــركائها في التنمية وبمنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تواصـــل تكثيف جهودها من أجل التنفيذ الكامل والفعال والمنسـق والمتسـق والسـريع للالتزامات التي نُصّ عليها في برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا؛

5 - ***يهيب*** بالجهات الشريكة في التنمية والتجارة وبمنظومة الأمم المتحدة إلى أن تواصل تقديم دعم قوي إلى البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا أو البلدان التي خرجت منها حديثا من خلال تدابير فعالة للانتقال السلس تُوضع لها خصيصا بغية تجنب أي تخفيضات مفاجئة في الأفضليات التجارية الخاصـة المندرجة ضـمن المسـاعدة الإنمائية الرسمية أو المعاملة الخاصـة والتفضـيلية أو المسـاعدة

(11) متـاح علـى الرابط التـالـي: https://www.un.org/ohrlls/sites/www.un.org.ohrlls/files/ldcs_ministerial_declaration_2024.pdf.

(12) A/79/75-E/2024/8.

(13) A/79/288.

(14) A/79/505.

(15) A/79/504.

(16) A/79/540.

(17) A/79/239.

(18) قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق.

المقدمة في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة أو غيرها من أشكال المساعدة التقنية والمالية، ويدعو أيضا إلى التشغيل السريع والكامل لمرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا؛

6 - ***يعرب عن تقديره*** لمكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لقيامه بإعداد خارطة الطريق لتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا، ويشجع أقل البلدان نموا والشركاء في التنمية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين على الاستفادة من خارطة الطريق؛

7 - ***يعرب عن تقديره*** لأقل البلدان نموا التي وضعت استراتيجية وطنية طموحة لتنفيذ برنامج عمل الدوحة وأدمجت أحكامه في سياساتها الوطنية وأطرها الإنمائية وتجري استعراضات منتظمة بمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ويدعو بقية أقل البلدان نموا إلى القيام بذلك على وجه السرعة، بدعم من شركائها في التنمية؛

8 - ***يهيب*** بأقل البلدان نموا أن تعمل، بالتعاون مع شركائها في التنمية، على توسيع نطاق آليات الاستعراض القُطرية القائمة ونشر التقارير، بما في ذلك تلك المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا، وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والآليات الاستشارية القائمة، لكي تغطي استعراضَ برنامج عمل الدوحة، وعلى التوسّع في تلك الآليات لكي تشمل جميع أقل البلدان نموا؛

9 - ***يكرر تأكيد*** الدعوات الموجهة إلى الشركاء في التنمية وسائر الجهات الفاعلة المعنية أن ينفّذوا برنامج عمل الدوحة بإدماجه في الأطُر والبرامج والأنشطة الوطنية لسياسات التعاون الخاصة بكل منهم، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة دعم أقل البلدان نموا على نحو معزَّز محدَّد الأهداف يمكن التنبؤ به، كما هو مبيَّن في برنامج العمل، وكفالة الوفاء بالتزاماتهم بتحويلها إلى نتائج، وأن ينظروا في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وُجدت؛

10 - ***يدعو*** لجان الأمم المتحدة الإقليمية ووكالاتها المعنية إلى أن تجري في عام 2024 استعراضات لتنفيذ برنامج عمل الدوحة وتكرارها كل سنتين بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع المصارف الإنمائية دون الإقليمية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية؛

11 - ***يهيب*** بالمنسّقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية، والممثلين القُطْريين لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، مواصلة التعاون مع الجهات الوطنية المعنية بتنفيذ ومتابعة ورصد برنامج عمل الدوحة وتقديم الدعم المعزَّز لها؛

12 - ***يدعو*** القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل الدوحة في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا؛

13 - ***يقرر*** أن يخصّص الوقتَ الكافي في إطار برنامج عمله لمناقشة التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تواجه أقل البلدان نمواً بغية تعزيز المشاركة وتنفيذ الالتزامات المحددة في برنامج عمل الدوحة؛

14 - ***يقرر أيضا*** أن يستمر في تضمين جدول أعماله بصورة دورية أثناء انعقاد دورته السنوية بنداً يتعلق باستعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل الدوحة وأن يواصل إجراء استعراضات دورية للتقدّم الذي تحرزه أقل البلدان نموا والقيود التي تواجهها وذلك بغية إتاحة إجراء تفاعلات مركزة، ويطلب إلى منتدى التعاون

الإنمائي أن يواصل استعراض الاتجاهات في التعاون الإنمائي الدولي، وكذلك اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية، بما في ذلك فيما يتعلق بأقل البلدان نموا والبلدان التي خرجت من تلك الفئة، وهو ما ستدعمه الاستعراضاتُ التي تجريها اللجان الفنية التابعة للمجلس وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية؛

15 - ***يدعو*** منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما فيها مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، وكذلك منظمة التجارة العالمية، إلى المساهمة في تنفيذ برنامج عمل الدوحة وإدماجه في برامج عملها، حسب الاقتضاء ووفقا لولاياتها ذات الصلة، ويدعو تلك المنظمات إلى المشاركة الكاملة في الاستعراضات المجراة لبرنامج العمل على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

16 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يكفل التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة تيسيراً للتنفيذ المنسّق لبرنامج عمل الدوحة والاتساق في متابعته ورصده على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، على أن يُستعان في ذلك على نطاقٍ واسع بآليات التنسيق المتاحة مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومع استمرار الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نمواً في القيام بدور نشط في هذا الصدد؛

17 - ***يعيد تأكيد قراره*** إدراج برنامج عمل الدوحة ضمن استعراضه لتنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك استعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

18 - ***يشير*** إلى تفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، ويدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص إلى تقديم المزيد من التبرعات المالية والمساعدة التقنية لضمان مساهمته في تنفيذ برنامج عمل الدوحة؛

19 - ***يعرب عن بالغ القلق*** إزاء الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 على أقل البلدان نموا، ويحيط علما بالبيان المؤرخ 28 نيسان/أبريل 2020 الصادر عن مجموعة أقل البلدان نموا بشأن كوفيد-19[(19)] ويلتزم بدعم تنفيذه على النحو المناسب، ويدعو الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية وغيرهم من أصحاب المصلحة إلى دعم أقل البلدان نموا في جهود التعافي التي تبذلها وفي تنفيذها المتواصل لما لم ينفذ بعد من بنود خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

20 - ***يعرب عن القلق*** من أن الضغط المتزايد على الغذاء والطاقة والتمويل، وتزايد أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها، وارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة على الصعيد العالمي، وتشديد شروط التمويل، وارتفاع المديونية، واختلال سلاسل الإمداد، والتوترات والنزاعات الجيوسياسية، علاوة على الآثار السلبية لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والفجوات الرقمية، كل ذلك أدى إلى تفاقم التحديات التي تواجه العديد من البلدان، إضافة إلى ما يقترن منها بجهود التعافي من جائحة كوفيد-19، واستفحال ظاهرة الجوع، وسوء التغذية بجميع أشكاله والفقر وعدم المساواة؛

(19) انظر A/74/843، المرفق.

21 - ***يلاحظ بقلق*** أن التقدم العالمي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة قد انحرف بشدة عن المسار المؤدي إلى تحقيق خطة عام 2030، حيث يعكس 17 في المائة فقط من تلك الأهداف تقدما كافيا لبلوغها بحلول عام 2030، ويُظهر 30 في المائة منها تقدما طفيفا ويسجل 18 في المائة منها تقدما معتدلا، ومما يثير الجزع أن 18 في المائة منها يظهر ركودا و17 في المائة يشير إلى تراجع إلى ما دون مستويات خط الأساس لعام 2015، وإذ يشدد على الحاجة الملحة لتكثيف الجهود بغية وضع أهداف التنمية المستدامة على المسار الصحيح، ويدعو إلى تقديم تمويل محدد الأهداف[20] ودعم موجه لأقل البلدان نموا على نحو ما يتطلبه تحقيق تحول اقتصادي ومجتمعي وبيئي عميق؛

22 - ***يسلّم*** بأن بلوغ أهداف التنمية المستدامة يرتبط ارتباطا جوهريا بالتمويل الفعال والمستدام، ويساوره القلق البالغ من الزيادة الملحوظة في فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة المقدرة بما يتراوح بين 2,5 و 4,03 تريليونات من دولارات الولايات المتحدة، منها 1,8 تريليون دولار للاحتياجات المناخية، سنوياً للبلدان النامية، ويسلّم بالحاجة الملحة إلى تزويد البلدان النامية، وخصوصا منها الأقل نموا، بتمويل إنمائي كاف ومضمون ومستدام وبأسعار في المتناول؛

23 - ***يدعو*** إلى تعزيز العمل على ثلاث أولويات وهي تعزيز جهود الحيلولة دون أزمات المديونية بطرق منها الإدارة السليمة للديون، والشفافية، ووضع مبادرة محسنة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون تدعمُ تعليق سداد الديون وتبادلها وإعادة جدولتها، بما في ذلك آلية واضحة لإشراك الدائنين من القطاع الخاص في التصدي لتحديات الديون في أقل البلدان نموا؛

24 - ***يلاحظ بقلق*** أن أقل البلدان نموا لا تزال تواجه ارتفاع معدلات الفقر بشكل غير متناسب مع غيرها، حيث لا يزال ثلث سكانها يعيشون تحت خط الفقر الدولي، وهو ما يزيد من حدة الخطر الذي يتهدد تنفيذ خطة عام 2030، ويشدّد على ضرورة تقديم الدعم العالمي لأقل البلدان نموا من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب، ويسلّم كذلك بأهمية تعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات من خلال تمتين العمليات الديمقراطية والمؤسسات وسيادة القانون، وزيادة الكفاءة والاتساق والشفافية والمشاركة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والحد من الفساد، وتعزيز قدرة حكومات أقل البلدان نموا على القيام بدور فعال في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛

25 - ***يدعو*** إلى زيادة دعم المساعدة المقدمة في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بوسائل منها الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، تماشيا مع الغاية 8-أ من خطة عام 2030، وتنفيذ مبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛

26 - ***يتطلع*** إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي سيعقد في إسبانيا في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025، ويدعو إلى تقديم الدعم لتمكين أقل البلدان نمواً من المشاركة الكاملة والفعالة في المؤتمر وللتصدي لما تواجهه تلك البلدان من تحديات خاصة وتلبية احتياجاتها المحددة كيلا يترك أحد خلف الركب؛

(20) *The Sustainable Development Goals Report 2024* (United Nations publication, 2024).

27 - ***يؤكد من جديد*** أنّ أقل البلدان نمواً، باعتبارها أشد مجموعات البلدان ضعفاً، تحتاج إلى دعم عالمي معزَّز للتغلب على التحديات الهيكلية، وعلى التبعات المتعددة الأبعاد المستمرة للآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 والأوضاع المتردية فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية والافتقار إلى التمويل ومصادر الطاقة وتزايد انتشار الفقر، وهي التحديات التي تواجهها في تنفيذ خطة عام 2030، ويهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية للدعم المقدَّم من جميع المصادر من أجل تيسير التنفيذ المنسّق والمتابعة والرصد المتسقين لبرنامج عمل الدوحة وخطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا في أقل البلدان نمواً وأن يعزّز هذا الدعم؛

28 - ***يشير*** إلى القرار الوارد في خطة عام 2030 والقاضي بإقامة روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، بما فيها المؤتمرات والعمليات المعنية بأقل البلدان نموا، ويشدد على أهمية تمتين التآزر في سياق تنفيذ الخطط التي جرى اعتمادها مؤخرا وبرنامج عمل الدوحة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ويشجع على متابعة تنفيذها متابعةً منسقة ومتسقة؛

29 - ***يرحب*** بقرار الجمعية العامة 226/79 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2024 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ويحث منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة إعطاء الأولوية للمخصصات الموجهة إلى أقل البلدان نموا، من أجل دعم هذه البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030 بطريقة متسقة ومتكاملة وضمان تقديم الدعم والخدمات بفعالية إلى البلدان المستفيدة من البرامج وفقاً للسياسات والخطط والأولويات والاحتياجات الإنمائية الوطنية، ويحث كذلك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة تعزيز دعمها لتنفيذ برنامج عمل الدوحة الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من خطة عام 2030، ويهيب بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إدماج برنامج عمل الدوحة وتعميم مراعاته بالكامل فيما تضطلع به من أنشطة تنفيذية من أجل التنمية؛

30 - ***يطلب*** إلى مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يعمل على حشد الموارد لدعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة، بما في ذلك تحديد المنجزات المستهدفة الرئيسية وبناء القدرات من أجل مساعدة أقل البلدان نموا على تعميم مراعاة برنامج العمل في خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

31 - ***يدعو*** إلى كفالة إيجاد هيكل دولي قائم على الحوافز لدعم البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا وتلك التي خرجت منها بالفعل، بما يشمل دعم انتقالها السلس من قبل شركائها في التنمية والتجارة، وكذلك من منظومة الأمم المتحدة، وذلك لجعل خروجها هذا سلسا ونهائيا ومستداما وكفالة توافر الزخم اللازم لتحقيق التنمية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة بعد الخروج من تلك الفئة؛

32 - ***يكرر التأكيد*** على أن توسيع نطاق الاعتراف بوضعية أقل البلدان نموا يمكن أن يحفز وييسر إدماج برنامج عمل الدوحة على نحو أفضل في السياسات الإنمائية، ويطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعطي الأولوية للمخصصات الموجهة إلى أقل البلدان نموا عن طريق وضع مبادئ توجيهية تنفيذية ذات مستهدَفات واضحة في الميزانية، حسب الاقتضاء؛

33 - ***يشير*** إلى الفقرة 309 من برنامج عمل الدوحة، التي دُعيت فيها الجمعية العامة إلى النظر في إجراء استعراض شامل رفيع المستوى لمنتصف مدة تنفيذ برنامج العمل في عام 2026، ويرحب بالعرض السخي الذي قدمته حكومة قطر لاستضافة استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى في الربع الأول من عام 2027، ويقرر أن تحدد بالتفصيل طرائق إجراء استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى في الدورة الثمانين للجمعية العامة؛

34 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يوافي المجلس في دورته لعام 2026 بتقرير مرحلي عن تنفيذ برنامج عمل الدوحة، وذلك في إطار البند الفرعي المعنون "استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً" من البند المعنون "تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة".